

المصدر: الحياة

التاريخ: ١٤ مايو ٢٠٠٠

التهديد بإجراءات دولية إذا لم يتوقف القتال بعد ٧٢ ساعة

اريتريا واثيوبيا تتجاهلان مجلس الأمن وتخوضان معارك عنيفة على ثلاث جبهات

وقال المتحدث باسم الحكومة اريتريّة ان القتال على الجبهة الغربية تجدد في وقت مبكر من صباح امس (السبت). في حين ساد هدوء كاذب على الجبهتين الوسطى والجنوبية. وصدر بيان عن وزارة الخارجية اريتريّة يقول «ان الحرب العدوانية الاثيوبية ضد اريتريا تواصلت اليوم (امس) بضراوة، واحتدمت المعارك على الجبهة في ميريب - سيريت».

وذكر البيان «ان اريتريا صدت الهجمات الاثيوبية على جبهة ميريب - سيريت وان القوات الاثيوبية تكبدت خسائر جسيمة». لكن اديس ابابا أعلنت ان قواتها اقتحمت الخطوط اريتريّة «واستولت على مجموعة من الخنادق وعسدد من المواقع الاستراتيجية». وأضافت تقول ان سلاح الطيران الاثيوبي لعب دوراً مهماً في هذه المكاسب.

مفتوحة من أجل محاولة اقناع البلدين بالتفاوض سلباً. وترافق قرار مجلس الأمن مع دعوات اطلقتها واشنطن وموسكو والقاهرة والجزائر لوقف الحرب بين البلدين. وقال وزير الخارجية المصري عمرو موسى ان الرئيس حسني مبارك تلقى رسالة بهذا الخصوص من الرئيس الجزائري عبدالعزیز بوتفليقة «تنادي بالتنفيذ السريع والفوري لمبادرة منظمة الوحدة الافريقية والخاصة بإحلال السلام بين البلدين الجارين»، مشيراً الى ان القاهرة تدعم دور بوتفليقة ومجهوداته لوقف القتال وتنفيذ المبادرة الافريقية. لكن اديس ابابا واسمرة تجاهلتا قرار مجلس الأمن والدعوات الدولية، واستمرت في اصدار البيانات المتناقضة حول سير العمليات الحربية المستمرة على ثلاث جبهات.

نيويورك، اديس ابابا، اسمرة - الوكالات استمرت المعارك العنيفة بين اريتريا واثيوبيا على ثلاث جبهات لليوم الثاني على التوالي، على رغم التهديد الذي أعلنه مجلس الأمن الدولي في وقت متأخر من مساء أول من امس واعطى البلدين مهلة ٧٢ ساعة لوقف الحرب ملمحاً الى احتمال فرض «إجراءات» في حال عدم الالتزام بذلك.

ووافق الاعضاء الخمسة عشر بالاجماع على قرار قدمته بريطانيا يلزم مجلس الأمن بالعودة الى الاجتماع مرة اخرى في غضون ٧٢ ساعة «لاتخاذ خطوات فورية لضمان الامتثال لهذا القرار في حال استمرار العمليات الحربية».

وأدان القرار بقوة تجدد القتال بين البلدين، وطالب «بأن يتوقف الجانبان على الفور عن كل العمليات الحربية والامتناع عن اي استخدام آخر للقوة».

وقالت مصادر سياسية في الامم المتحدة انه تم حذف جملة من النص النهائي لقرار مجلس الأمن كانت تقضي بـ«الحظر الفوري لبيع أسلحة أو معدات مماثلة من كل الأنواع». وأوضحت المصادر ان هذا الحذف كان لان «بعض الوفود تريد مشاوره حكوماتنا قبل الالتزام بمثل هذا الموقف».

كما ظهر في نقاشات مجلس الأمن تباين في وجهات النظر في ما يتعلق بغرض حظر دبلوماسي على اثيوبيا واريتريا، وأصررت بعض الدول على إبقاء الأقنية السياسية